فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . بعد نكبة حزيران ١٩٦٧ ، عاد التعدد من جديد الى الساحة الفلسطينية واخذ شكلين : شكل انطلق مباشرة من بعض الحكومات العربية التي أنشأت ، من خلال أجهزتها أو أحزابها الحاكمة ، منظمات بأسماء فلسطينية هي في الحقيقة امتداد لهذه الاحزاب . وشكل من بعض الاحزاب غير الحاكمة التي أرادت أن تدخل هي أيضا الساحة الفلسطينية فحولت قسما من جهازها الى العمل الفلسطيني ، ثم تطور هذا الامر فتحولت كلها الى العمل الفلسطيني لكنها بقيت ، في الحقيقة ، أحزابا عربية تعمل باسم فلسطيني. من هنا يمكننا ان نجزم ان ظاهرة التعدد لم تكن طبيعية لان هذه التنظيمات لم تنشأ لمواجهة متطلبات العمل الفلسطيني المباشرة بل كانت امتدادات عربية حزبية او حكومية تهدف للتواجد داخل الثورة الفلسطينية حاملة همومها وتناقضاتها الحزبية والحكومية . كان من الافضل لهذه الاحزاب الحاكمة وغير الحاكمة ان كانت تريد العمل بشكل مؤثر وفعال لصالح الثورة الفلسطينية ، كان من الافضل لها ان تقف من الثورة موقف الداعم الحقيقي والمشارك الحقيقي لكن بأسلوب غير أسلوب انشاء تنظيمات خاصة بها . كان بامكان هذه الاحزاب مثلا ان تطلب الى أعضائها الانضمام للعمل الفلسطيني بصفتهم الفردية . كان بامكانها ان تتولى تعميق فكرة العمل الفلسطيني ودعم هذا العمل لدى الجماهير العربية باعتبارها تنظيمات جماهيرية عربية بحيث تدفع بالجماهير العربية الى احتضان العمل الفلسطيني وبالتالي تطويره من اطاره المحدود الى الاطار الجماهيري الشعبي العربي . وهذا يتفق مع مفاهيم العمل الفلسطيني الذي بدأ في العام ١٩٦٥ والذي أعلن انه فلسطيني المنطلق ، عربي العمق . ولكن المؤسف ان هذه الاحزاب كانت بين أمرين : بين العمل لمبادئها على المستوى العربي ، وبين العمل في الساحة الفلسطينية باسمها الحزبي . فهي لا تريد ان تترك مجالها العربي وغير قادرة في نفس الوقت على العمل لافكارها ومبادئها دون ان تكون جزءا من العمل الفلسطيني .

من هنا يمكننا ان ننطلق للاجابة على السؤال الثاني عن صيغ الوحدة الوطنية . اذا اخذنا محصلة هذا الموقف والتي مؤداها ان كل تنظيم من هذه التنظيمات كان يرى نفسه انه الافضل وان الاخرين يجب ان يعملوا ضمن خطه الفكري ، واذا ادركنا ان هذه التنظيمات تمثل ، في غالبيتها الساحقة ، عملا عربيا على مستوى الامة العربية كلها ، وتمثل فكرا يستهدف الواقع العربي والمجتمع العربي ، يستهدف احداث ثورة اجتماعية عربية ، اذا ادركنا هذا ، لاحظنا ان هناك تمايزا بين الطبيعة المرحلية للعمل الفلسطيني ، والطبيعة المرحلية للعمل العربي ، ويؤدي هذا التمايز الى تمايز في المسلك اليومي لكل من العملين . فلا بد للتنظيمات التي تنطلق من مواقع عقائدية عربية على مستوى الامة العربية كلها ، لا بد لها ان تعمل عربيا لتنتهي فلسطينيا . اما التنظيمات الفلسطينية التي انطلقت من مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني، من مرحلة وطنية بحتة وليس مرحلة مجتمعية تستهدف أولا وأساسا تصحيح الواقع العربي من خلال ثورة اجتماعية ، اما هذه التنظيمات ، فانها تبدأ من منطلق فلسطيني لتنتهي بعمق عربي جماهيري تبدأ من خلاله الثورة الحقيقية لتحرير فلسطين . وهكذا فان نقطة انطلاق كلا النوعين من التنظيمات مختلفة . وكان من المفروض نتيجة ذلك ان يعمل كل منسجما مع منطلقه بحيث يلتقي الاثنان عندما يتحقق العمق العربي للثورة الفلسطينية عبر الجهود المشتركة للعمل الفلسطيني وللاحزاب العربية . وهذا يعني ان الصلة بينهما كانت يجب ان تكون تكاملية بينما كان التفكير الذي ساد في هذه التنظيمات تطابقيا . فكانت هذه التنظيمات تعمل في الساحة الفلسطينية بمفهوم عقائدي اجتماعي صمم أصلا للمجتمع العربي بحيث ينتهي بتحرير فلسطين ، بينما كان العمل الفلسطيني الذي بدأ عام ١٩٦٥ بمنطلق فلسطيني ينتهي بنوع من العمل الوطني الجماهيري العربي الذي يجند الجماهير العربية باتجاه القضية الفلسطينية . لهذا كانت صيغ الوحدة الفلسطينية صيغا توفيقية لمنع الانفجار بين التنظيمات بسبب اختلاف المسلك السياسي الناتج عن اختلاف فكر هذه المنظمات في ساحة ضيقة جدا كالساحة الفلسطينية ، مفاهيمها السياسية مرتبطة ارتباطا اساسيا بالنضال من اجل التحرير كمرحلة اولى من مراحل العمل التي ستستغرق وقتا طويلا جدا قبل أن تصل الى الثورة العربية الحقيقية باتجاه فلسطين . لهذا لم تكن هذه الصيغ صيغا وحدوية بل هي توفيقية وفي احسن الاحوال ائتلافية . لقد كان هناك اختلاف يومي بل وكل ساعة في المسلك بسبب الخلاف حول فهم طبيعة المرحلة وما يترتب على ذلك من منطلقات